الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك- الأردن

د. أمجد محمود درادكة

د. عادل سالم معايعة

الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك – الأردن

د. أمجد محمود درادكة د. عادل سالم معايعة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، كما هدفت إلى معرفة درجة اختلاف وجهات النظر هذه باختلاف متغيرات الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة.

ولتحقيق هذا الغرض تم بناء وتطوير استبانة مكوّنة من (54) فقرة غطت أربعة مجالات وهي: (متطلبات نجاح الشراكة، والأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها، ومحاور الشراكة ومجالاتها، ومعوقات الشراكة). وثم التحقق من صدقها وثباتها.

تكونت عينة الدراسة من (240) عضو هيئة تدريس، اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة المكوّن من (608) أعضاء هيئة التدريس. وتشكل عينة الدراسة ما نسبته (39%) من مجتمع الدراسة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1. إن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة بمتوسط حسابي (3.35)، حيث احتل مجال «متطلبات نجاح الشراكة» المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.11)، ثم جاء مجال «الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.75)، أما مجال «محاور الشراكة ومجالاتها» احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.71).
2. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha <= 0.05$) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وذلك لصالح تقديرات الذكور، والكليات العلمية على التوالي.
3. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha <= 0.05$) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات المسمى الوظيفي، أو الرتبة الأكاديمية، أو الخبرة.
4. بالنسبة لمعوقات تطبيق الشراكة فقد احتلت فقرة "قصور التنظيم التشريعي" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.12)، بينما احتلت فقرة "اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها» المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.11).

وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان بعدّة توصيات منها:

1. تغيير في الهيكل الإداري بالجامعات والكليات باستحداث وظائف إدارية لربط هذه المؤسسات بالبيئة والمجتمع.
2. تشجيع الجامعة على إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الجامعات، القطاع الخاص، أعضاء هيئة التدريس، جامعة اليرموك.

Partnership Between Universities and the Private Sector Institutions and its Application Obstacles from the View Point of Faculty Members at Yarmouk University – Jordan

Abstract

The current study aimed at determining the level of partnership between universities and the private sector institutions and its application obstacles from the point of view of faculty members at the University of Yarmouk. It also aimed at knowing the degree of the difference of views according to different variables of sex, specialty, job title, academic rank, and experience.

To achieve the purpose of the study, a questionnaire has been developed consisting of 54 items covering four areas: (partnership success requirements, the productivity of parties that the university has partnership with, areas of partnership, and obstacles of partnership). Moreover, the validity and reliability of the questionnaire were verified.

The study sample consisted of (240) faculty members, randomly chosen from the study population of (608) faculty members.

The results of the study indicated the following:

1. Faculty members estimated the level of partnership between universities and private sector sector was average on all areas of the partnership with a mean (3.35), as the area of "partnership success requirements" ranked first with a mean (4.11), then the area of "productive parties that the university has partnership with" ranked second with a mean (2.75), while the area of "areas of partnership" ranked last with a mean (2.71).
2. There are statistically significant differences regarding all the areas of the study attributed to the variables of: sex and specialty in favor of males and scientific colleges consecutively.
3. There are no statistically significant differences regarding all the areas of the study attributed to the variables of: job title, academic rank or experience.
4. As to the partnershJip application obstacles, the phrase "inadequate legislative regulation" ranked first with a mean (4.12), while the phrase "occupied the paragraph "sufficiency of private sector institutions experts to solve their work problems" ranked last with a mean (2.11).

In light of these findings, the researchers recommended anumber of recommendations, including:

1. Changing the administrative structure of universities and colleges by introducing administrative jobs to connect these institutions to the environment and society.
2. Encouraging the university to establish consultative and advisory centers within it to serve the private sector.

Keywords: Partnership, universities, the private sector, faculty members, Yarmouk University.

خلفية الدراسة وأهميتها:

لقد تنوعت صيغ التعليم الجامعي وتعددت ، فلم يعد ينظر إليه على أنه نوع من التعليم يقدم في أماكن منعزلة، أو في أبراج عاجية Ivory tower، بحيث يركز على الدراسات الأكاديمية البحتة، بل إن أغلب ما يطرح الآن من صيغ وأنماط للتعليم العالي تنطلق في فلسفتها من ضرورة الترابط مع المجتمع، وذلك من خلال قنوات مشاركة فعالة في أنشطة كافة مؤسساته الإنتاجية والخدمية، ولقد نقلت هذه الشراكة العديد من مؤسسات التعليم العالي من برجها العاجي لكونها أصبحت محطات لخدمة المجتمع «Social service stations» بل إن بعضها أصبح أقرب ما يكون لمتجر لبيع المعرفة Information Mart وما يتعلق بتطبيقاتها واستخداماتها المتنوعة.

ويمكن القول بأن هذا التغير في الأدوار قد وضع الجامعة في قلب الأحداث الاجتماعية، وجعلها تقود التغير وتوجه عملية التنمية، كما أنه نتج عن ذلك ثورة عميقة في الجامعة نفسها. ولعل من أهم نتائج هذه الثورة أنها أدت للتقارب والتداخل بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي، وهذا التقارب والتداخل بين الثقافتين وفر للجامعة السياق الاجتماعي والثقافي Context Social and Cultural الذي ساعد على نشرها للعلم كمنهج وحقائق ومعرفة، ووفر الوعي بالعلم ودوره في الحياة سواء لدى الجمهور العام، أو لدى فئة العلماء والباحثين العاملين في هذه المؤسسات.

ولكي يواجه التعليم التزاماته المتزايدة في التدريب الفني والإعداد للإنتاج، فإنه يحتاج إلى مساعدة كثير من المؤسسات، وهذا يتطلب التعاون النشط بين الإدارة الجامعية والشركات التجارية والصناعية والاقتصادية وقطاعات الخدمات والعمال والحكومات. وفي كثير من الدول تخصص شركات القطاع الخاص والعام جزءاً من أرباحها لتعليم موظفيها وتدريبهم (الطيب، 1999).

وكان لتقلص الموارد والاعتمادات المالية المخصصة للجامعات والكليات في العديد من دول العالم، والتطور السريع والمتنامي لتقنيات المعلومات والاتصالات، واتجاه المؤسسات الأكاديمية لتحسين مخرجاتها من الناحية العملية، الأثر البالغ في اتجاه الكثير من تلك المؤسسات إلى الدخول في اتفاقيات شراكة تعاونية تعليمية وتدريبية مع القطاع الخاص لتنظيم برامج للتعليم المستمر Continuing Education وتقديمها لتساعد على تحقيق الأهداف المشتركة لكلا القطاعين من حيث التهيئة والتوفير للكوادر البشرية المدربة والقادرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وخططها –لأي دولة- في جميع المستويات (الشهري والعسيري، 1426هـ).

وتؤكد بعض الدراسات على أن أهمية العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج ترجع إلى بعض الأمور، من أهمها: أن العملية الإنتاجية أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا ولا سبيل لنقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي، كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمر، ويحتاج إلى دعم متواصل، وإلى مصادر تمويل غير تقليدية، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى الاعتماد على الذات، وعدم استقطاب خبراء من الخارج، وتوفير الملايين التي تصرف على الاستشارات التي تقدمها شركات ومؤسسات غير وطنية (ناجي، ٢٠٠٠ م ، ٣٩).

ويرى توري (Torri، 2000) بأن أشكال التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، يمكن أن تكون عن طريق:

1. مشاريع مشتركة مادياً وبشرياً.
2. عقود يقدمها طرف إلى آخر.
3. تحالفات استراتيجية، بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون.

4. دعم مادي تقدمه المؤسسات الإنتاجية مقابل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعة.
5. تبادل الخبراء.

بينما يرى الخطيب(2003) بأن الجامعة يمكن أن تقوم في تحقيق دورها في الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية من خلال القيام بالنشاطات الآتية:

1. المشاركة الفعالة والمباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها.
2. إجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل للمساعدة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه القطاع الصناعي والإنتاجي والخدمي.
3. توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر.
4. تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشكلات حقل العمل والإنتاج.
5. البحث العلمي والذي يتمثل بإجراء البحوث النظرية والتطبيقية.

كما تتيح الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية الفائدة للصناعة نفسها فهي تقدم لها:

1. الفرصة على متابعة البحوث الأساسية والتطبيقية الحديثة.
2. الحصول على المعرفة والاتجاهات العلمية والتقنية المستقبلية.
3. العقول والعلماء الذين هم قادة الصناعة في المستقبل.
4. زيادة في الأرباح والمردود المالي(Ministry of Economy، Trade، and Industry، Japan،2003) :.

ويرى الناصر وآخرون (2006) بأن مقومات التطور العلمي والصناعي تستند على الركائز الأساسية الآتية:

- التعليم العالي: الذي يرفد مؤسسات البحث العلمي بالباحثين، ويستفيد بالمقابل من نتائج البحث العلمي في تطوير مناهجه.
- البحث العلمي: الذي يستمد الدعم الأكبر من قطاع الصناعة لتنفيذ مهام البحث والتطوير بغرض تقديم الحلول العلمية والتقانية للمشكلات المطروحة من جانب القطاع الصناعي، ولا يمكن تصور تحقيق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية بغياب التفاعل النشط بين البحث العلمي وقطاع النشاطات الصناعية.
- الصناعة: التي توجه التعليم العالي ليلبي الاحتياجات الصناعية من الكوادر العلمية والاختصاصات، وبما يحقق التكامل بين العملية التعليمية والصناعة. ويبين الشكل الآتي العلاقة التبادلية الدائمة بين هذه الركائز (الناصر وآخرون، 2006):

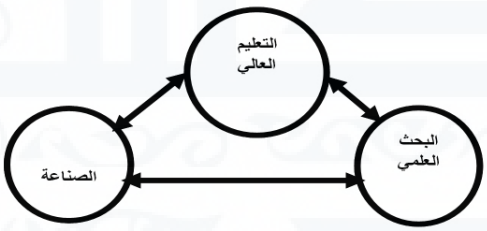

إن ربط البحث العلمي بالصناعة يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، مما يدعم قدراتها التنافسية على الصعيد المحلي والدولي. أما بالنسبة لمؤسسات البحث والتطوير، فإنه يؤدي إلى دعم البنى البحثية، وزيادة مواردها المادية لها مما يمكنها من زيادة قدراتها الفنية وتأهيل كوادرها لمواكبة التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى توفير التغذية الراجعة من القطاعات الإنتاجية التي تساعد في تحديد الأولويات البحثية التي تخدم تطور الإنتاج(الناصر وآخرون، 2006).

بينما يرى الخطيب(2004) بأن عملية نقل العلوم والتكنولوجيا إلى قطاع الصناعة بدأت عندما بدأت البذور الأكاديمية بالظهور. ويأتي لاحقاً مرحلة التنافس الأولى في اكتشاف هذه البذور وتوسيعها، تنقله إلى مرحلة التنافس البحثي، حيث بدأت المؤسسات تتنافس من أجل إيجاد الفرص لاستخدام نتائج البحث العلمي في مجال الصناعة، وبعدها تم تنظيم التكنولوجيا العليا الصناعية، مؤدية إلى مرحلة البحث العلمي إلى ما بعد التنافسي والتي خدمت كقاعدة لاكتشاف البذور المستقبلية.

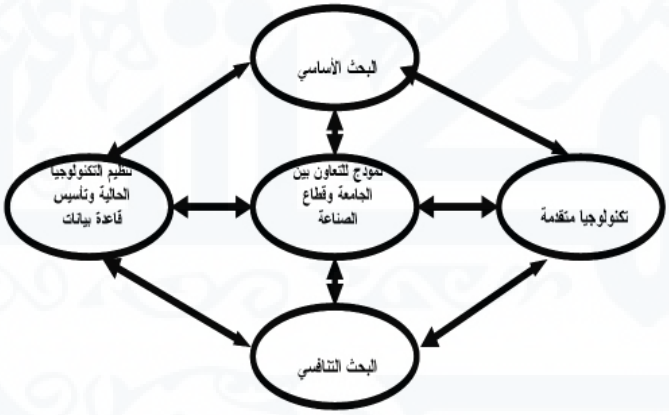

ويبين الشكل السابق العلاقة الوطيدة بين الجامعة وقطاعات الإنتاج. فالجامعة عندما تقوم بإجراء الأبحاث الأساسية أو التنافسية فإنها تؤدي إلى إحداث التكنولوجيا المتقدمة. وهذا ينعكس على المؤسسات الإنتاجية التي بدورها تتبنى هذه التكنولوجيا في مصانعها ومعاملها، وبالتالي تحقق المزيد من الأرباح التي ينبغي أن يذهب جزء منها إلى دعم الجامعات وتمويلها حتى تمكنها من إجراء المزيد من البحوث الأساسية والتطبيقية.

إن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص مطالبة بالاندماج مع المجتمع والتفاعل معه ومع مؤسساته المختلفة، ولعل أهم مجالات الشراكة المطلوبة تتمثل في:

1. الاتصال والتفاعل مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات، وذلك للإسهام والمشاركة في صياغة السيناريوهات المناسبة لدفع جهود تقدم الجامعات إلى الأمام، وضمان تمثيل الأفكار والنظريات والمفاهيم الجديدة وتضمينها في البيانات والقرارات الحكومية.
2. الاتصال مع منظمات الأعمال العامة والخاصة للتعرف عن قرب عن المشكلات التي تواجه تلك المنظمات والمساهمة في علاجها، فضلاً عن إمكانية الاستعانة بعدد من رجال الصناعة وأصحاب الخبرات في ميادين العمل الذين لهم تجارب خاصة للاستفادة من تجاربهم في الجامعات.
3. إنشاء آليات لاستمرارية التعاون وتبادل المعلومات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة وذلك من أجل

المشـاركة الجادة في تكوين الأطر المدربة والمؤهلة والاسـتفادة من الطاقات العلمية في مختلف التخصصات والخبرات التطبيقية ومصادر المعلومات المتاحة والمتوافرة لمؤسسات التعليم العالي.

4. الاتصـال والتفاعل مع التنظيمات المهنية والنقابات والاتحادات والغرف التجارية والصـناعية وجمعيات رجال الأعمال من أجل التعرف على اتجاهات تلك المنظمات ونواياها والاستفادة من ذلك في صياغة أهداف وسياسات الجامعات(Toda، 1999).

وتشـير العديد من الدراسـات والأبحـاث مثـل نيلسـون (Nelson، 2000)وأدكانمبـا،Adekanmbi 1999)) وبورني2003 ،Bourne)) إلى وجود جملة من الصعوبات التي تعوق الجامعات والقطاع الخاص من تحقيق برامج شراكة تعاونية ناجحة ومن ذلك:

1. تقادم المعرفة.
2. الافتقار إلى الخبرات البشرية في بعض المجالات العلمية.
3. البطء في تصميم المواد التعليمية والتدريبية وتطويرها.
4. الافتقـار إلى المسـاءلة القانونيـة Accountability، ومن أمثلة ذلك عدم وجود أهداف واضـحة ومحددة /أو معايير قياس أداء فعالة / أو سياسات واضحة ومفعلة لحقوق الملكية الفكرية.
5. التقاليد والعادات المهنية خاصة في الجامعات التي تفضل في غالب الأحيان العمل الفردي على المشاركة التعاونية.
6. نظم الحوافز والمكافآت التقليدية التي مازال يعمل بها في كثير من الجامعات.
7. رغبة بعض مؤسسات وشركات القطاع الخاص في المحافظة على سرية المعلومات التي تتعارض مع رسالة الجامعات في نشر المعرفة.
8. التباين فيما بين الجامعات والقطاع الخاص في الإدارة المالية وحساب التكاليف.

مشكلة الدراسة:

إن طموح الجامعات في أي مجتمع لا حدود له، لذلك كان لابد من إيجاد مصادر أخرى إضافية يمكن أن تضاف إلى الدعم الحكومي لمساعدة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى لبلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها.

ومـن أبـرز البدائل المتاحة أمام كثير من مؤسسـات التعليـم العالي ما يطلق عليه «الجامعـة المنتجة» أو "الجامعة الاسـتثمارية"، وهو الأسـلوب المتبـع في عدد من جامعات الـدول المتقدمة تقنيـاً مثل الولايات المتحـدة الأمريكية واليابـان وكندا واسـتراليا بشـكل أكبر. وهذا المفهـوم يعني باختصـار أن تعمل الجامعة على زيـادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع في الوقت نفسه. وهو لا يعني أن تعامل الجامعة كشـركة تجارية، إن للجامعات أهداف تختلف عن تلك التي تسـعى لتحقيقها الشـركات التجاريـة فالمهمة الأساسـية للجامعة هي التعليـم والبحث وخدمة المجتمع، أما العمل التجـاري في حالة «الجامعة المنتجة» فهو مدعم للمهام الرئيسة في الجامعة ويساعدها على تأدية رسالتها بالشكل المطلوب.

إن توجه التعليم الجامعي بمختلف أنماطه لخدمة المجتمع أضحى أكبر من أن ننظر إليه اليوم على أنه دور يتساوى أو يتكافـأ مـع الدورين الآخرين للتعليم الجامعي وهما البحث والتدريـس، بل تحولت خدمة المجتمع من كونها دوراً إلى أنها أصبحت موجهاً من الموجهات الفلسفية الأساسية للتعليم الجامعي.

وهنـاك ضـعف في أداء الجامعة لدورهـا في خدمة المجتمع، وأن هنـاك الكثير من العوامل تحد من وجود شـراكة حقيقية وفعالة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية(العيد، 2002).

وإن الناظر في الجامعات الأردنية يرى أنها تفتقر إلى إدارات متخصصة في تسويق الأبحاث العلمية والخدمات الاستشارية، وقد يعزى ذلك إلى تحول معظم مراكز البحوث العلمية بالجامعات إلى هياكل بيروقراطية تهتم بتعزيز الدور الأكاديمي أكثر من اهتمامها بتنفيذ برامج بحثية محددة، إضافة إلى وجود بعض القيود الإدارية والمالية في الجامعات مما يعيق إنشاء إدارات مستقلة متخصصة تمارس نشاط تسويق أفكار البحوث العلمية ونتائجها إلى الجهات المستفيدة في المجتمع. وهذا بالطبع سينعكس على الكفاءة البحثية للجامعات وسيؤدي إلى انخفاضها وعدم تناسبها مع المعايير الدولية العامة في تحقيق الجدارة والتميز في مؤسسات التعليم العالي. ومن هنا تبرز أهمية تحقيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين، وحتى تبقى الجامعة قادرة على تحقيق أهدافها.

أسئلة الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. هل تختلف مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لاختلاف الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة؟
3. ما معوقات تطبيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

حدود الدراسة:

هنالك عدة حدود تؤثر في تعميم النتائج، ومن هذه الحدود ما يلي:

1. اقتصرت الدراسة على جامعة اليرموك.
2. اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد.
3. تتحدد هذه الدراسة باستجابة أفراد العينة لأداة الدراسة.
4. العام الدراسي2011/ 2012م.

التعريفات الإجرائية:

الشراكة: هي تنمية العلاقة والاتصال وتطويرهما مابين الجامعات___ كبيوت خبرة ومجتمع معرفة. ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع كجهات مستفيدة من البحوث والاستشارات المقدمة من خبراء المؤسسات الأكاديمية (القحطاني، 1429هـ).

الجامعة: هي مجموع المدرسين والطلاب الذين يجتمعون في مكان مخصوص لإعطاء العلم وتلقيه في الفروع العليا من المعرفة، وهؤلاء الأشخاص يكونون معاً جماعة وهيئة ذات طاقات وحقوق معروفة وبخاصة الدرجات العلمية، وتشمل كذلك مجموع الكليات والأبنية وغيرها مما يتصل بهذه الهيئة (المحمد، 1997).

عضو هيئة التدريس: كل عضو من أعضاء هيئة التدريس المكلف رسمياً من قبل رئيس الجامعة ليترأس عمادة الكلية أو رئاسة القسم الأكاديمي، أو القيام بعملية التدريس ممن هم في رتبة أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من خلال إسهامها في المجالات الآتية:

1. إنها تركز على ضرورة تحويل الجامعات من مؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي إلى مؤسسات قادرة على تمويل نفسها ذاتياً.
2. إنها تطرح الأفكار الجديدة عن مجالات التعاون والشراكة بين الجامعات العربية ومؤسسات القطاع الخاص. ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في إيجاد أفضل مجالات الشراكة التي تساعد على رفع المستوى الإبداعي والإنتاجي للجامعة، مما ينعكس إيجابياً على أدائها وخدماتها بالجودة العالية وذلك لمواكبة التطورات المستمرة في مجال التعليم العالي والتمويل.
3. حاجة الجامعات الأردنية للأخذ بالأساليب الحديثة في التطوير والإدارة وذلك حتى تتمكن هذه الجامعات من تحقيق مستوى متميز من الأداء وإنجاز أهدافها بمستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية.
4. إن موضوع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لم ينل حقه الكافي من البحث حيث لا تزال المكتبة العربية تفتقر إلى التنوع المطلوب في دراسة هذا الموضوع، لذلك تأتي هذه الدراسة لتساهم في إغناء هذا المجال من البحوث والدراسات المتعلقة بمجالات الشراكة والاستثمار مع مختلف مؤسسات القطاع الخاص.
5. يمكن أن تفتح هذه الدراسة آفاقاً معرفية، تنبه القائمين على الجامعات الأردنية وتحفزهم في تشجيع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لتسير إلى التميز والتفوق.

الدراسات السابقة:

وفي دراسة قام بها الفهمي(1993) بعنوان سبل التعاون بين الجامعات وبعض المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج، وقد خلصت الدراسة إلى ضعف العلاقة بين الطرفين، حيث كانت العلاقات المتوافرة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في دول الخليج تتسم بالشكلية وبأنها قصيرة المدى.

وأجرى القنديل (1993) دراسة بعنوان الجامعة والصناعة، حيث تناولت جامعة الإسكندرية كدراسة حالة لعلاقة الجامعة بالصناعة، وأظهرت الدراسة إلى أن هذه العلاقة بصورتها الحالية غير كافية لإشراك الجامعة في عمليات التنمية الصناعية.

وفي دراسة قام بها المعاني(1999) والتي هدفت إلى تحديد التصورات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن، وركزت على تطور أهداف التعليم الجامعي(التعليم، والبحث العلمي، وإعداد القوى البشرية) كمحور مهم من محاور إدارة الجامعات الأردنية، وعلى أهمية الشراكة والتعاون بين الجامعات والمجتمع الأردني. فقد توصل إلى مجموعة من التصورات والتي قدمها لإدارات الجامعات الأردنية حتى تتميز، وتكون قادرة على مواكبة كل جديد ومن هذه التصورات أن تصبح الجامعة مركزاً دائماً للتعليم المستمر، وأن تكون برامجها مرنة متطورة قادرة على خدمة المجموعات المستفيدة، وأن يكون للبرامج المشتركة وجود أكبر، وأن تقيم الجامعات علاقات متطورة وعضوية مع مؤسسات البحث العلمي. وأن تطور الجامعة أساليب جديدة للتعاون مع المجتمع المحلي لتصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن التعليم الجامعي والبحث العلمي يقدم الخدمة للمجتمع الأردني. وأن تطور الجامعة نظم القبول في الجامعات. وأن تركز على الإعداد الذي ينسجم مع سوق العمل.

وفي دراسة قام بها العيد(2002) بعنوان أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية. وكشفت نتائج الدراسة عن عدم الاتساق في تفكير المسؤولين في طرفي العلاقة حول أهداف المشاركات ووسيلتها وحدودها، وظهر أثر ذلك في تحميل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية ضعف الشراكة، وعدم فعالية

علاقات مؤسسات التعليم العالي بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية، حيث يرى مسؤلو المؤسسات الإنتاجية والخدمية أن أعضاء هيئة التدريس يميلون للطرح النظري الأكاديمي، عند مشاركتهم سواءً في برامج تدريب أم استشارات أم بحوث، كما أنهم لا يحيطون إحاطة تامة بواقع العمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، كما يتسمون بمثالية الرؤية عند طرحهم لحلول ما يتصدون لبحثه من مشكلات. بينما تشير الكليات إلى أن المؤسسات الإنتاجية والخدمية ليس لديها الثقة الكاملة في مؤسسات التعليم العالي، ولذا كثيراً ما تلجأ مثل هذه المؤسسات إلى بيوت خبرة أجنبية أو استقدام خبراء أجانب، وإلى استيراد التكنولوجيا بدلاً من تطويرها. كما أشارت إجابات الكثير من المسؤولين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى أن استفادتهم من مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات سواءً في الاستشارات أم في برامج التدريب أو البحوث فقد كانت قليلة، وكان السبب الرئيس من وجهة نظرهم ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بواقع ومشكلات العمل بمؤسساتهم وميلهم للتنظير أكثر من تقديمهم حلولاً إجرائية يسهل الاستفادة منها، ويرجع ذلك لعدة عوامل على رأسها أسلوب التنشئة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس.

وفي دراسة قام بها الخطيب(2004) بعنوان الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاساتها على أولويات البحوث الإدارية هدفت إلى التعرف على مفهوم الإصلاح الإداري وخصائصه ومرتكزاته. وإشكالية تمويل البحث العلمي في الوطن العربي. والشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي. والتعرف على التجارب والنماذج الدولية للشراكة ما بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي.

وفي دراسة قام بها الشهري والعسيري(1426هـ) بعنوان نحو شراكة تعاونية في مجال التعليم المستمر- تهدف إلى تعرف ماهية التعليم المستمر وأشكاله وخصائصه، وتحديد الشراكة التعاونية ودوافعها ومظاهر الشراكة التعاونية والإيجابية، والصعوبات التي قد تعترض هذا النوع من الشراكة. إضافة إلى عرض بعض نماذج تلك الشراكة من الناحية النظرية، وكذلك بعض الأمثلة لتطبيقاتها العملية.

وفي دراسة قام بها شتوي(2005) هدفت إلى التعرف على آليات تطوير الشركة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص في ضوء آراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، كما هدفت إلى تشخيص الأسباب التي أدت إلى ضعف الشراكة، ومعرفة سبل التطوير التي يجب أن تقوم بها الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، واستهدفت الدراسة أيضاً معرفة الآليات المشتركة التي يجب أن تقوم بها الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص في تطوير الشراكة. وخلصت الدراسة بتحديد عشرة أسباب لضعف الشراكة بين القطاعات، كما اتفق أفراد مجتمع الدراسة على الآليات التي يجب أن تقوم بها الجامعة والقطاع الخاص كلاً على حدة وبدرجة أهمية عالية.

وقد سعت دراسة كل من الفوزان ورشيد(٢٠٠٥) إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجال البحث العلمي ، وذلك من خلال إجراء مسح شامل لمديري مراكز البحوث وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الرئيسة، وللمديرين بالشركات الرئيسة في المملكة، لمعرفة طبيعة العلاقة بينهما وفوائدها والمشكلات التي تعترضها .وأظهرت النتائج أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تواجه العديد من العقبات من أهمها : تدني الوعي بأهمية البحث العلمي لدى القطاع الخاص، ضعف الاتصال والتنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، ضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي، ضعف القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير .كما بينت النتائج أن الشراكة الفاعلة تتطلب دعم البنية التحتية للبحث والتطوير والتوسع في الآليات التي تشجع القطاع الخاص في الانغماس في البحث العلمي ، والاهتمام بتسويق نتائج البحوث ودعم التعاون المؤسساتي بين القطاعين وتأسيس نظام مرن للشراكة.

وفي دراسة الثنيان(1429) استهدفت هذه الدراسة وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، كما استهدفت معرفة واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وكذلك التعرف على أهم النماذج العالمية في مجال

الشـراكة بـين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي والتي يمكن الإفادة منهـا في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السـعودية، والتعرف على أهم المتغيرات العالمية المعاصرة وانعكاساتها على الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي، وتحديد أهم المتطلبات لإقامة الشـراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطويـر البحـث العلمي في المملكة العربية السـعودية، والتركيز علـى معرفة آراء الخـبراء (الأكاديميين ورجال الأعمال) نحو الأساليب والوسائل الحديثة لتطوير البحث العلمي في ضوء الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الحصول على المعلومات اللازمة من (Delphi Technique) استخدم أسلوب دلفي عينة الدراسة في القطاع الخاص والجامعات وتكون مجتمع الدراسـة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السـعودية والمتخصصين في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ورجال الأعمال في الغرف التجارية الصناعية ومراكز الأبحاث في القطاع الخاص وأعضاء مجلس الشورى بالمملكة العربية السـعودية . وقد بلغ عدد عينة الدراسـة من الجامعات ٩٠ فردًا، أما القطاع الخاص فعددهم ٨٢ فردًا وبلغ إجمالي عدد أفراد الدراسة ١٧٢. واقترحت الدراسة أساليب (نماذج) متنوعة للشراكة : منها

- الشراكة الفعلية التي تستند إلى مبدأ تبادل الفائدة ركيزة أساسية في العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص .
- التركيز على التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معًا لدعم أبحاث علمية في الجامعات .
- التوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة .
- العقود البحثية من الأساليب الناجحة في تحقيق الشراكة .
- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز أبحاث علمية .
- إقامـة حدائق البحوث والتقنية والحاضـنات ومراكز الابتكار والتميز، وأوديـة التكنولوجيا يخلق مناخًا ملائمًا للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص .

وقـد أجـرى جاميس (James، 1982) دراسـة لتحليل مصـفوفة جوانـب المهنة الأكاديمية، خلص منها إلى تحديد 69 دوراً فرعياً لهذه المهنة في الوقت الراهن، وعدد كبير من هذه الأدوار تعد أدواراً مسـتجدة بفعل انفتاح الجامعة على المجتمع، ونتيجة لسـعيها لأن يكون لها دور في التنمية الاقتصـادية، وكان من أبرز الأدوار المسـتجدة والمطالب بها عضـو هيئة التدريس الآن الاشـتراك في الندوات والمناقشـات لبعض القضـايا التي تهم الرأي العام، وإعداد المحاضـرات العامة، وتقديم استشـارات لبعض المؤسسـات، والمشاركة في تطوير أسـاليب الإنتاج وأدواته ، والكتابة في الصحف عن بعض القضايا العامة وغير ذلك الكثير من الأدوار الفرعية.

وفي دراسـة قام بهـا كلاً من ناكورنثـاب وسريسـا (Nakornthap & Srisa، 1996) هدفت إلى معرفة مجموعـة الأولويات التي يجب أن تتبناها الجامعات في المسـتقبل، فقد توصـلت إلى أنـه على الجامعات حتى تكون قادرة على مواكبة التطورات والمتغيرات أن تتبنى مجموعة من المبادئ والأولويات المختلفة ومنها العدالة والمسـاواة في فرص التعليم العالي للجميع، وسهولة الالتحاق به. وتوفر الإدارة الفعالة والإبداعية، وهذا يتطلب إصلاح الإدارة الجامعية والتأكد على استقلاليتها، مع وجود معايير مساءلة ملائمة. والتميز الأكاديمي وتقوية العلاقة بين التعليم العالي والنظام الاجتماعي، وهذا يتطلب التأكيد على الجودة، وبناء مراكز التميز العلمي والاجتماعي. والشـراكة القوية مع القطاع الخاص. وجعل التعليم العالي عملية عالمية.

وفي دراسـة قامت بها هال (Hall، 1999) بعنوان الإبداع والشـراكة بين شـركات التقنيـة الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية. تضـمنت المجالات الآتية: (المصارف، والإبداع، والشراكة المتعددة المحاور، والأداء التنظيمي). وقد أظهرت الدراسة بأنّ العوامل المتعلقة ببراءات الاختراع داخل الشركات من أهم العوامل المتصلة بالإبداع، كما أن هنـاك عوامل أخرى ذات علاقة بعملية الإنتاج أو المنتج نفسـه. وقـد تبين بأنّ هناك علاقة قوية بين الإبداع من جهـة وارتفـاع معدل المبيعات، وإيرادات التصـدير، والتوظيف، والأرباح، كما وجـدت علاقة قوية بين منح براءات

الاختراعات، وأسباب الشراكة كالأبحاث والتطوير. وأظهرت الدراسة أن العلاقة قوية بين الإبداع والشراكة والأداء التنظيمي في مؤسسات التقنيات الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية تزداد قوة ومتانة كلما وجدت هناك تكتلات اقتصادية كبرى.

وفي دراسة قام بها كل من تيريسا وشيلا (Teresa & Sheila، 1999) هدفت إلى الوقوف على مدى التباين بين رؤية الأكاديميين والإداريين المشاركين في مشروعات تعاون بين بعض مؤسسات التعليم العالي والصناعة، ورؤية الأكاديميين والإداريين من غير المشاركين في مثل هذه المشروعات، وذلك حول إيجابيات وسلبيات ربط التعليم العالي بالصناعة، وتأثير ذلك على أهداف مؤسسات التعليم العالي وهيكلته.

وفى دراسة قام بها ريتشارد Richard M. Rosan (بدون تاريخ) عن سياسات النمو في بعض الولايات الأمريكية، تم تصنيف الجامعات على أنها جامعات مبدعة Innovation Universities، وذلك لجهودها في التنمية الاقتصادية سواءً على مستوى مجتمعها المحلي، أم على المستوى الإقليمي لها، وهذه الجامعات والتي يمكن التعلم من تجربتها في خدمة المجتمع هي:

- Georgia Tech.
- Carnegie- Nellon University.
- Ohio state University.
- Pennsylvania state University.
- Purdue University.
- University of Utah.
- Taxas A & M University.
- Virginia Tech.
- University of Wisconsin.
- North Carolina state University.

ومن جانب آخر كان لهذه المشاركات انعكاسات على الهيكل التنظيمي لهذه الجامعات، وما حددته من أهداف، وكذلك على ما يسود داخل الحرم الجامعي من نمط ثقافي يدعم هذه المشاركات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وقد بلغ العدد الكلي لهم حسب إحصاءات عام 2011/ 2012م (608) عضو هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، وقد تكونت عينة الدراسة (240) من أعضاء هيئة التدريس، وتشكل هذه النسبة (39%) من مجتمع الدراسة. والجدول رقم (1) يبين توزع أفراد العينة حسب متغيرات الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة.

الجدول رقم(1) يبين توزع أفراد العينة حسب متغيرات الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة.

المتغير	العدد		
الجنس	ذكر(226)	أنثى(14)	
التخصص	علمي(107)	إنساني(133)	
المسمى الوظيفي	عميد(5)	رئيس قسم(28)	عضو هيئة تدريس(207)
الرتبة الأكاديمية	أستاذ(10)	أستاذ مشارك(34)	أستاذ مساعد(196)
الخبرة	اقل من 5 سنوات(115)	من 10-5 سنوات(95)	أكثر من 10 سنوات(30)

أداة الدراسة:

استخدم الباحثان في دراستهما أداة بحث رئيسة، وهي استبانة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، طور الباحثان الأداة، اعتماداً على الأدبيات السابقة والنماذج العالمية المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من مثل دراسة فهمي(1993)، ودراسة عيد(2002)، ودراسة الخطيب(2004) ودراسة شتوي(2005) واعتماداً على المقابلات واللقاءات مع القادة الإداريين والأكاديميين في مختلف الميادين في الجامعات الأردنية، قام الباحثان بتطوير أداة الدراسة والتي غطت كافة المجالات اللازمة لمجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ومعوقات تطبيقها في جامعة اليرموك. تكونت الأداة من (54) فقرة موجبة الصياغة ضمن المحاور والمجالات الآتية:

1. الأطراف الإنتاجية والخدمية التي تقيم الجامعة الشراكة معها: وتشمل الفقرات1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8.
2. محاور الشراكة ومجالاتها: وتشمل الفقرات 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22.
3. متطلبات نجاح الشراكة: وتشمل الفقرات23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40.
4. معوقات الشراكة: وتشمل الفقرات 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54.

واستخدم مقياس ليكرت(Likert) الخماسي حيث تقع الإجابة عن كل فقرة ما بين(موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة) وأعطيت عند التصحيح(5، 4، 3، 2، 1) درجات على التوالي، انظر الملحق (1).

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة بعرض فقرات الاستبانة، والتي تكونت من(54) فقرة، على مجموعة من المحكمين، تألفت من(15) محكماً من المختصين وذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة، كما حذفت الفقرة التي لم تحصل على (12) من أصل (15) من المحكمين؛ بحيث أصبح مجموع فقرات الاستبانة (54) فقرة بدلاً من (60) فقرة.

ثبات الأداة:

وللتحقق من ثبات الأداة، قام الباحثان بحساب معاملات الثبات لهذه الاستبانة بتطبيقها على عينة مكونة من (20) من مجتمع الدراسة عن طريق الاختبار وإعادة الاختبار (Test، Retest) وبفارق ثلاثة أسابيع بين التطبيق الأول والثاني، بهدف استخراج معامل الارتباط بين أداء أعضاء هيئة التدريس في التطبيق الأول وأدائها في التطبيق الثاني، تم حساب معامل ارتباط بيرسون فبلغ (0.92) للاستبانة لجميع مجالاتها، كما تم حساب معامل الثبات لهذه الاستبانة بطريقة الاتساق الداخلي، باستخدام معامل كرونباخ – ألفا فبلغت قيمة الثبات محسوباً على أساس الدرجة الكلية فكانت (0.94). والجدول رقم (2) يوضح قيم معاملات الثبات للمجالات الأربعة بطريقة بيرسون وبطريقة كرونباخ – ألفا. وتعد هذه القيم كافية ومقبولة للتحقق من ثبات الأداة.

الجدول رقم (2) قيم معاملات الثبات للمجلات الأربعة التي تتعلق بآراء أعضاء هيئة التدريس لمجالات الشراكة ومعوقات تطبيقها في جامعة اليرموك بطريقة بيرسون و بطريقة كرونباخ – ألفا..

رقم المجال	المجال	قيمة معامل الثبات بطريقة بيرسون	قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ – ألفا..	عدد الفقرات
1	الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعات الشراكة معها.	0.92	0.95	8
2	محاور الشراكة ومجالاتها.	0.90	0.93	14
3	متطلبات نجاح الشراكة.	0.94	0.94	18
4	معوقات تطبيق الشراكة.	0.89	0.91	14
	الثبات العام	0.92	0.94	54

متغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة المستقلة:

- الجنس: ويشتمل على ذكر، وأنثى
- التخصص: ويشتمل على علمي، وإنساني
- المسمى الوظيفي: ويشتمل على عميد، ورئيس قسم، وعضو هيئة تدريس.
- الرتبة الأكاديمية: ويشتمل على أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد
- الخبرة: ويشتمل على أقل من 5 سنوات، ومن 5-10 سنوات، وأكثر من 10 سنوات.

المتغير التابع: وهو الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك ويتمثل في استجابة عينة الدراسة على الأداة.

إجراءات الدراسة:

قام الباحثان بتوزيع أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والتي كانت صالحة لأغراض التحليل الإحصائي (240) استبانة، أما الاستبانات التي تم استبعادها كونها جاءت

ناقصة في الاستجابات عن فقرات الاستبانة، فقد بلغت (20) استبانة.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن السؤال الأول (ما مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟) فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك على مجالات الدراسة والأداة الكلية.

للإجابة عن السؤال الثاني (هل تختلف مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً للاختلاف الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة؟) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء التدريس في جامعة اليرموك تبعاً لمتغيرات الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمي، والخبرة، على مجالات الدراسة والأداة الكلية. ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد.

للإجابة عن السؤال الثالث (ما معوقات تطبيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟) فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال معيقات تطبيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

عرض النتائج ومناقشتها:

فيما يلي عرضاً ومناقشة للنتائج التي تم التوصل إليها، بعد أن قام الباحثان بجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة لتعرف على مستوى «الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات ومعيقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك «، وقمنا بعرضها ومناقشتها وفقاً لأسئلة الدراسة.

و لتحديد درجات الشراكة حيث تم تصنيفها إلى ثلاث درجات كما في الجدول الآتي:

درجة الشراكة	المدى	
	من	إلى
قليلة	2.11	2.50
متوسطة	2.51	3.50
كبيرة	3.51	4.49

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك على مجالات الدراسة والأداة الكلية، الجدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك على مجالات الدراسة

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك على مجالات الدراسة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي×	الانحراف المعياري	الدرجة
3	متطلبات نجاح الشراكة:	4.11	0.20	كبيرة
1	الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها:	2.75	0.46	متوسطة
2	محاور الشراكة ومجالاتها:	2.71	0.34	متوسطة
	الأداة الكلية	3.35	0.24	متوسطة

× الدرجة العظمى من (5)

يتبين من الجدول السابق أن المجال الثالث «متطلبات نجاح الشراكة» قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.20)، وجاء المجال الأول «الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (0.46)، أما المجال الثاني «محاور الشراكة ومجالاتها» احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.34)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة الكلية (3.35) بانحراف معياري (0.24) وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة. وقد يعزى السبب إلى أن مفهوم الشراكة ما زال حديثاً وهي تحمل أفكاراً متعددة، وهذه الأفكار ليس من السهل تطبيقها على أرض الواقع، فهي تحتاج إلى إعداد، وتدريب، وتخطيط، وإمكانات مادية، وكوادر مؤهلة، كما أن الاتجاه نحو الشراكة تواجه مقاومة، وهذا يتطلب امتلاك قدرة على الإقناع بأهمية الشراكة، وفوائدها على المؤسسات التربوية. وقد يعزى السبب إلى أن العديد من مؤسسات القطاع الخاص لا تحاول استثمار البحوث التطبيقية المنجزة، لعدم وجود قاعدة معلومات لدى مؤسسات القطاع الخاص عن الإنتاج الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس من ناحية، ولضعف العلاقة ما بين الجامعات وتلك المؤسسات.

واستكمالاً للإجابة عن السؤال الأول فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك على فقرات مجالات الدراسة، حيث كانت على النحو الآتي:

المجال الأول: الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول رقم (4).

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على مجال الأطراف الإنتاجية التي تقيم الجامعة الشراكة معها

الرقم في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الشراكة
5	البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية.	3.15	0.94	متوسطة
6	قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات.	2.89	0.90	متوسطة
3	الاتحادات والنقابات المهنية والثقافية وجمعيات رجال الأعمال.	2.83	0.67	متوسطة
7	مراكز البحوث والتدريب والاستشارات والإعلام الحكومية والخاصة.	2.82	0.92	متوسطة
2	غرف التجارة والصناعة.	2.79	0.80	متوسطة
8	الوزارات والمؤسسات الحكومية.	2.74	0.09	متوسطة
1	قطاعات النفط والغاز والمصانع والشركات.	2.46	0.96	قليلة
4	مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب، النوادي، والجمعيات والمجالس البلدية والقروية...الخ).	2.35	0.70	قليلة
	المجال ككل	2.75	0.46	متوسطة

الدرجة العظمى من (5)

يتبين من الجدول السابق أن الفقرة رقم (5) والتي نصت على» البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية « قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.94)، بينما احتلت الفقرة رقم (4) والتي نصت على «مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب، النوادي، والجمعيات والمجالس البلدية والقروية...الخ)» المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.70)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال ككل (2.75) وانحراف معياري (0.46)، وهو يقابل بدرجة متوسطة. قد يعزى السبب إلى أن التعليم العالي في الأردن يواجه أزمات مالية واقتصادية باستمرار، وذلك بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم. أو قد يعزى السبب قلة البرامج الإعلامية التي تسعى إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

المجال الثاني: محاور الشراكة ومجالاتها:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول رقم (5).

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على مجال محاور الشراكة ومجالاتها

الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الشراكة
10	برامج التدريب والإعداد والتأهيل	3.21	0.66	متوسطة
22	عقود الإيجار والامتياز	3.12	0.75	متوسطة
9	البحث العلمي التطبيقي والنظري	3.05	0.78	متوسطة
11	مشاريع العمل المشتركة	3.02	0.86	متوسطة
16	الاستشارات العلمية والفنية	2.94	0.83	متوسطة
12	تبادل الخبراء المستشارين	2.88	0.85	متوسطة
20	المنح والهبات	2.78	0.55	متوسطة
19	الشراكة الإعلامية	2.68	0.70	متوسطة
21	الإدارة التشاركية	2.54	0.90	متوسطة
15	حواضن الأعمال الإبداعية والإنتاجية	2.51	1.05	متوسطة
14	مراكز التمييز	2.42	0.91	قليلة
17	تبادل الموارد البشرية والمادية	2.35	0.85	قليلة
13	التمويل المالي المتبادل	2.21	0.58	قليلة
18	تبادل التكنولوجيا والمعدات والتجهيزات	2.18	0.68	قليلة
	المجال ككل	2.71	0.34	متوسطة

الدرجة العظمى من (5)

يتبين من الجدول السابق أن الفقرة رقم (10) والتي نصت على» برامج التدريب والإعداد والتأهيل « قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (0.66)، بينما احتلت الفقرة رقم (18) والتي نصت على «تبادل التكنولوجيا والمعدات والتجهيزات» المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.18) وانحراف معياري (0.68)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال ككل (2.71) وانحراف معياري (0.34)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة. وقد يعزى السبب إلى أن جامعة اليرموك من أعرق الجامعات الأردنية وأقدمها مما أدى إلى إيجاد علاقات وطيدة مع المجتمع المحلي بحكم الخدمات التي تقدمها هذه الجامعات للمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، ومن الدورات التدريبية والمهارات العلمية والاستشارات البحثية والعلمية، وغيرها من الخدمات.

المجال الثالث: متطلبات نجاح الشراكة:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول رقم (6).

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على مجال متطلبات نجاح الشراكة

الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الشراكة
28	وضع أهداف الشراكة وتحديد الوسائل لتحقيقها.	4.49	0.68	كبيرة
38	تحفيز القائمين على الشراكة بالرواتب أو المكافآت.	4.36	0.65	كبيرة
34	الاهتمام بتدريب الجهات المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص.	4.35	0.97	كبيرة
40	تطبيق أنظمة الإدارة الحديثة في تنفيذ مشاريع الشراكة.	4.31	0.62	كبيرة
33	توفير قاعدة بيانات عن الخدمات المطلوب الشراكة بها ووضع برامج زمنية لها.	4.26	0.84	كبيرة
35	إعفاء واردات الشركاء ذات العلاقة بالشراكة مع الجامعات.	4.22	1.05	كبيرة
31	اختيار الأسلوب الملائم للشراكة مع القطاع المناسب.	4.18	0.90	كبيرة
29	مراجعة الإطار التشريعي والمؤسسي وتطويره.	4.15	0.85	كبيرة
39	إخضاع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص للتقويم والمتابعة والمحاسبة الرسمية والأهلية.	4.14	1.00	كبيرة
27	التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة وشفافة للأساليب التي ينتهجها الشركاء.	4.11	0.83	كبيرة
30	تحديد مقاييس الشراكة واختيار الشريك المناسب.	4.08	0.99	كبيرة
37	الإعلان عن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وتهيئة الإعلام لها وتوثيقها.	4.02	0.73	كبيرة
36	حث الجامعات على القيام بالشراكة وتسويق منتجاتها.	4.01	1.00	كبيرة
32	حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عن الشراكة.	3.98	0.92	كبيرة
26	استمرارية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.	3.94	0.60	كبيرة

25	الالتزام والتعهد بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.	3.89	1.05	كبيرة
23	مراجعة أساليب الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وبيان مزايا كل أسلوب وعيوبه.	3.82	0.92	كبيرة
24	تحديد المبادئ العامة الواجب توفرها بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.	3.75	0.56	كبيرة
	المجال ككل	4.11	0.20	كبيرة

الدرجة العظمى من (5)

يتبين من الجدول السابق أن الفقرة رقم (28) والتي نصت على» وضع أهداف الشراكة وتحديد الوسائل لتحقيقها « قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.49) وانحراف معياري (0.68)، بينما احتلت الفقرة رقم (24) والتي نصت على «تحديد المبادئ العامة الواجب توفرها بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.» المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.56)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (4.11) وانحراف معياري (0.20)، وهو يقابل التقدير بدرجة كبيرة. ويمكننا أن نرجع السبب إلى كون أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعة هم عينة متجانسة في اتجاهاتهم في المؤسسات التربوية التي ينتمون إليها، وكذلك إلى كون العمل الجامعي يوفر لعضو هيئة التدريس مكانة اجتماعية مرموقة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء التدريس في جامعة اليرموك تبعاً لمتغيرات الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة، على مجالات الدراسة، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (8).

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء التدريس في جامعة اليرموك تبعاً لمتغيرات الجنس والتخصص والمسمى الوظيفي والرتبة الأكاديمية والخبرة على مجالات الدراسة.

المتغيرات	المستويات	الأطراف الإنتاجية		محاور الشراكة ومجالاتها		متطلبات نجاح الشراكة	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	2.89	0.54	2.91	0.67	4.34	0.61
	أنثى	2.41	0.49	2.36	0.61	3.88	0.47
التخصص	كليات علمية	3.01	0.51	3.03	0.44	4.39	0.42
	كليات إنسانية	2.49	0.39	2.41	0.47	4.05	0.38
المسمى الوظيفي	عميد	2.72	0.53	2.70	0.48	4.17	0.52
	رئيس قسم	2.77	0.74	2.64	0.44	4.06	0.53
	عضو هيئة تدريس	2.70	0.60	2.78	0.50	4.12	0.54
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	2.69	0.31	2.66	0.50	4.13	0.54
	أستاذ مشارك	2.77	0.33	2.73	0.49	4.17	0.60
	أستاذ مساعد	2.72	0.44	2.77	0.44	4.03	0.40
الخبرة	أقل من 5 سنوات	2.69	0.49	2.68	0.50	4.01	0.40
	من 10-5 سنوات	2.76	0.58	2.76	0.48	4.19	0.41
	أكثر من 10 سنوات	2.73	0.52	2.71	0.44	4.08	0.47

يتبين من الجدول السابق أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات تقديرات أعضاء التدريس في جامعة اليرموك تبعاً لمتغيرات الدراسة على مجالات الدراسة، ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد، كما هو موضح في الجدول رقم (9).

الجدول (9) نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للفروق بين تقديرات أعضاء التدريس في جامعة اليرموك تبعاً لمتغيرات الجنس والتخصص والمسمى الوظيفي والرتبة الأكاديمية والخبرة على مجالات الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الأطراف الإنتاجية	الجنس	5.967	1	5.967	4.039	0.024*
	التخصص	6.328	1	6.328	4.284	0.022*
	الوظيفة	1.395	2	0.6975	0.472	0.624
	الرتبة الأكاديمي	1.248	2	0.624	0.422	0.651
	الخبرة	1.801	2	0.901	0.609	0.519
	الخطأ	94.527	64	1.477		
محاور الشراكة ومجالاتها	الجنس	6.954	1	6.954	4.335	0.020*
	التخصص	7.254	1	7.254	4.522	0.018*
	الوظيفة	2.658	2	1.329	0.828	0.438
	الرتبة الأكاديمي	6.953	2	3.4765	2.167	0.103
	الخبرة	3.548	2	1.774	1.0105	0.210
	الخطأ	102.64	64	1.60375		
متطلبات نجاح الشراكة	الجنس	6.357	1	6.357	3.116	0.038*
	التخصص	9.325	1	9.325	4.571	0.017*
	الوظيفة	0.985	2	0.493	0.241	0.799
	الرتبة الأكاديمي	1.328	2	0.664	0.325	0.702
	الخبرة	2.201	2	1.101	0.539	0.582
	الخطأ	130.541	64	2.040		

ذات دلالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha <= 0.05$)

يتبين من الجدول السابق أنه:

1. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha <= 0.05$) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغير الجنس، وذلك لصالح تقديرات الذكور. وقد يعزى السبب إلى أن فئة (الذكور) الأكثر اطلاعاً واتصالاً من الناحية العلمية والإدارية بالوظائف القيادية في الجامعة. أو إلى طبيعة عمل المرأة التي لديها التزامات بيتيه وتحملها مسؤولية تربية الأولاد والذي يقلل من عطائها.

2. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 0.05) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغير التخصص، وذلك لصالح تقديرات الكليات العلمية (فئة علمي). وقد يعود السبب في ذلك إلى أنهم قد اكتسبوا خبرة في مجال الشراكة، الأمر الذي أدى إلى رغبتهم في الاستجابة بفاعلية، وهم قادرون على الفهم الجيد لأهمية الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج والخدمات، وقادرون على القيام بكل ما يطلب منهم بحكم التعود والعادة والممارسة. كما يمكن أن يعزى السبب بأن التخصصات العلمية لديها القدرة على تحديد آليات الشراكة التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها، لمرورهم بخبرات علمية مكنتهم من إظهار الصورة الحقيقية بمستوى الشراكة بشكل أعلى من فئة التخصص (إنساني) وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة عيد (2002).
3. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 0.05) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات المسمى الوظيفي. وقد يعزى السبب إلى أن المراسلات بين العميد ورئيس القسم وعضو هيئة التدريس تمتاز بالشفافية والوضوح، وأنهم يعرفون واجباتهم ومسؤولياتهم. ويقومون بها على أكمل وجه.
4. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 0.05) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات الرتبة الأكاديمية. وقد يعزى السبب في ذلك أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك يعيشون ضمن إطار ثقافي لمجتمع واحد له ذات المفاهيم والطبائع والقيم والمعتقدات. وليس هناك تفاوت يذكر في الظروف المحيطة بهم جميعاً وذلك انطلاقاً من المنظور النظمي للمجتمع فإن جميع الأنظمة تتداخل مع بعضها وتتفاعل وتتبادل في معطياتها. مما يجعل الجامعة بنظامها وتحقيقاً لأهدافها تتأثر بذلك الطابع الثقافي الواحد للمجتمع؛ أي أنهم نشؤوا في ظلال مجتمع موحد والجامعة من ضمن هذا المجتمع.
5. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 0.05) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات الخبرة. وقد يعزى السبب إلى أن الإنسان وحدة عضوية مترابطة مدى العمر ولا تنفصل عنه خبرته مما أدى إلى انعكاس هذه الخبرة بشكل إيجابي على أدائهم، وبالتالي إلى تساوي المتوسطات الحسابية لديهم.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات معوقات تطبيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء التدريس في جامعة اليرموك حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (10).

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على معوقات تطبيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص

الرقم	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
41	قصور التنظيم التشريعي.	4.12	1.15	الأولى
48	انعزال الجامعة عن مجريات الحياة في المجتمع.	4.05	1.06	الثانية
49	جمود اللوائح التي تحكم علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي.	4.02	0.85	الثالثة
52	عدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	3.98	0.93	الرابعة
50	ضعف الموارد المالية التي تخصصها المؤسسات لعملية البحث والتطوير.	3.92	0.74	الخامسة
45	اعتماد المؤسسات على تقنيات ونظم عمل حديثة لم تهتم بها الجامعات بعد.	3.84	0.70	السابعة
44	كثيراً ما تلجأ بعض مؤسسات القطاع الخاص لبيوت خبرة أجنبية للحصول على استشارتها وخدمتها البحثية.	3.79	0.93	السابعة
47	انشغال الجامعات بأدوارها في البحث والتدريس.	3.51	1.13	الثامنة
53	عدم توافر معلومات عما تحتاجه مؤسسات القطاع الخاص من خدمات في مجالات التدريب والبحوث والاستشارات.	3.47	0.80	التاسعة
43	غياب رؤية استراتيجية موحدة على المستوى الحكومي لأهمية الشراكة.	3.46	0.85	العاشرة
51	ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في المؤسسة.	2.44	0.86	الحادية عشرة
54	عدم وجود حماس لدى بعض أعضاء هيئة التدريس للتجديد والابتكار.	2.35	0.87	الثانية عشرة
42	ضعف الوعي العام بأهمية الشراكة ومزاياها.	2.25	0.91	الثالثة عشرة
46	اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها.	2.11	0.88	الرابعة عشرة
	المعوقات ككل	3.65	0.57	-

الدرجة العظمى من (5)

يتبين من الجدول السابق أن الفقرة رقم (41) والتي نصت على" قصور التنظيم التشريعي" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (1.15)، بينما احتلت الفقرة رقم (46) والتي نصت على " اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.11) وانحراف معياري (0.88)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال ككل (3.65) وانحراف معياري (0.57)، وهو يقابل التقدير بدرجة كبيرة. وقد يعزى السبب إلى أن وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس تتفق حول انشغال الجامعة في التعليم الجامعي، ووضوح قنوات التواصل بين الجامعات والمجتمع.

التوصيات:

في ضوء النتائج يوصي الباحثان بما يلي:

1. تغيير في الهيكل الإداري بالجامعات والكليات باستحداث وظائف إدارية لربط هذه المؤسسات بالبيئة والمجتمع.
2. تشجيع الجامعة إلى إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات الإنتاج والخدمات. وتطوير عملية تبادل المعلومات بين الجامعات والمؤسسات. وتكوين مراكز لتسويق خدمات التعلم الجامعي.
3. بما أن الجامعات هي مواقع إعداد وتأهيل قوى العمل العلمية المتخصصة العاملة في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، فلا بد من زيادة الاهتمام بالمناهج الدراسية والبرامج التدريبية بما يؤمن نشر المعرفة وتأهيل المخرجات علمياً وثقافياً، لتكون فاعلة ومؤهلة للقيام بمهامها في التنمية والمساهمة في أنشطة البحث والتطوير، وتمكينها من التعامل مع المستجدات العلمية والثقافية والمعلوماتية، واستثمارها وتطويرها.
4. إعادة النظر في أسلوب إعداد عضو هيئة التدريس، وإكسابهم ثقافة المشاركة. وألا يكون القيام بالبحث فقط هو نظام الإعداد الوحيد. وإعطائهم الفرصة للتفاوض المباشر مع القطاع الخاص.
5. العمل على القيام بحملات توعية وتوجيه بمختلف وسائل الإعلام المتاحة لإشاعة مفهوم الشراكة، وإبراز أهميته، ومردوداته الاقتصادية والاجتماعية.
6. تأكيد أهمية التوجه نحو خلق قاعدة علمية وثقافية وطنية تعمل على تطبيقها في الخطط التنموية ضمن إطار سياسة علمية وثقافية محددة الأهداف، وتؤمن الدعم المناسب لأنشطة البحث والتطوير.
7. إنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير تسهم فيه المؤسسات الإنتاجية والخدمية.
8. إعادة النظر في بنية الأقسام الإنسانية بالجامعات، وإعادة رسم خريطة التخصصات لهذه الأقسام.
9. مشاركة الخبراء من المؤسسات الإنتاجية والخدمية في إعداد البرامج الدراسية لطلاب الجامعات. ودعوة بعض الخبراء من المؤسسات الإنتاجية والخدمية للتدريس وتدريب الطلاب.

المراجع

1. الثنيان، سلطان ثنيان (1429هـ). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية : تصور مقترح. رسالة دكتوراة، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
2. الخطيب، أحمد (2003). البحث العلمي والتعليم الجامعي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
3. الخطيب، أحمد (2004). الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاساتها على أولويات البحوث الإدارية. مجلة الدولية للعلوم الإدارية___أبو ظبي___دولة الإمارات العربية المتحدة___معهد التنمية الإدارية.
4. شتوي، علي ناصر (2005). آليات تطوير الشركة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص: في ضوء آراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، ع 16،
5. الشهري، منصور بن علي؛ العسيري، سعيد سعد (1426هـ). نحو شراكة تعاونية في مجال التعليم المستمر. بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، 3-1 ربيع الأول 1426هـ، جامعة الملك سعود.
6. الطيب،حسن أبشر (1999). الإدارة العربية وتحديات القرن القادم. الإداري، 21(79)، 73-53.
7. العيد، يوسف سيد محمود (2002). أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية. المؤتمر العلمي الرابع «التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي، كلية التربية بالفيوم (22-21 أكتوبر 2002).
8. الفهمي، محمد سيف الدين (1993). سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية. مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض.
9. الفوزان، ناصر ؛ رشيد، مازن (2005). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض.
10. القحطاني، منصور عوض صالح (1429هـ). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات. مجلة حولية كلية المعلمين، ابها، ع 13.
11. القنديل شريف (1993). الجامعة والصناعة . مركز الدلتا ، الإسكندرية.
12. المحمد، منير سعد الدين (1997). البحث العلمي في الجامعات الإسلامية، واقعه ومشكلاته. ندوة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، رابطة الجامعات الإسلامية، جامعة الإمارات.
13. المعاني، وليد (1999). رؤى مستقبلية للتعليم العالي. المجلة الثقافية، وكالة التوزيع الأردنية، عمان العدد (47)،13-10.
14. ناجي، رجاني (2000). التحام الجامعات ومراكز البحث العلمي مع واقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته الواقع والطموح. مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة من 28-27 مارس 2000م.
15. الناصر أكرم، وآخرون (2006). البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية. مركز الدراسات والبحوث العلمية ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، دمشق 28-27 تشرين الثاني 2006.

16.Adekanmbi G. (1999). Collaboration in continuing education: nature, models and practices, Third National Workshop on Continuing Education. Centre for Continuing Education, University of Botswana, 26-28 April.

17.Bourne, Compton (2003). Universities And The Private Sector. 14th International Meeting of University Administrators, Kingston, Jamaica, 5-9 January.

18.Hall, Linda(1999). Innovation and collaboration in the United States Biotechnology Industry.(Doctoral dissertation, New York University, Buffalo, Dissertation Abstract International, 60, 1700 -A.

19.James L. Bess; (1982).University Organization; A matrix Analysis of the Academic professions ; Human sciences press.

20.Ministry of Economy, Trade, and Industry, Japan. (February, 2003). Overview of the results of the Japan-U.S. Entrepreneurial Forum. Retrieved January 29, 2004 from the World Wide Web. 21.http://www.meti.go.jp/english/information/data/JUSrelation/cJUSEntree.html.

22.Nakornthap, A. and Srisa. W (1996). Internationalization Of Higher Education in Thailand. paper presented at the IMHE\OECD conference on Internationalization Of Higher Education in the Asia-Pacific Region. Monish University and IDP, Melbourne.7-9 October 1996.p.2.

23.Nelson, A. Gene (2000). Partnership Opportunities Between Academia and the Private Sector: Examples from The Texas A&M University System. Paper presented at the annual conference of the Food Distribution Research Society, San Antonio, Texas, 17-20

24.Richard M. Rosan ; The key Role of Universities in Our Nation's Economic and Urban Revitalization http://www.oup.org/researchandpubs/lit.html.

25.Teresa, I.D. Campbell & Sheila slaughter(1999). Faculty and Administrator's Attitudes Toward potential conflicts of Interest, Commitment and Equity in University - Industry Relationships . the Journal of Higher Education , Vol. 70. No. 3 May/ June 1999 ;

26.Toda, Tsunekazu (1999). A report of research cooperation between universities and in Japan, from Science and International Affairs Bureau. Ministry of Education, Science, Sports & Culture (Monbusho), Japan.

27.Torri, Koji. (2000). Evaluation and Improvement of the Collaborative Research Project. A report prepared by Nara Institute of Science and Technology. Takeaway, Ikoma, Nara, Japan. Retrieved January 26, 2004 from web site: http://www.caeser.unsw.edu.au/publications/pdf/Tech00-7.pdf.